الأسرة و التغير الاجتماعي- مقاربة سوسيولوجية –

د/دريد فطيمة
جامعة باتنة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة الأسرة في المجتمع باعتبارها نواته الأولي علي أساس أنها مؤسسة تنشئوية للفرد منذ ولادته إضافة إلى ما تقوم به من وظائف تجاهه , وبالتالي فهي كمؤسسة قائمة بذاتها لا يمكن تناولها بمعزل عن علاقاتها بمؤسسات المجتمع الأخرى التي تتعامل معها تتأثر بها وتؤثر فيها، لهذا يمكن القول بأنها عرفت تغيرات في وظائفها وفي بنائها من أسرة ممتدة وما تحمله في بنائها التركيبي إلى أسرة نووية. هذه التغيرات ظهرت نتيجة لتحولات اقتصادية واجتماعية.

وفي هذه الدراسة توصلنا من خلال التراث النظري وتحليله إلى كون التغير الذي طرا علي الأسرة بمجملها فانه يعتبر سمة من سمات التقدم وخاصة إذا كان في جوانبه الايجابية.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence la place de la famille au sein de la société entant que structure sociale centrale par la fonction de socialisation qu'elle assure à l'individu depuis sa naissance jusqu'à l'âge adulte. Dans ce contexte, l'analyse de la famille entant que structure sociale ne peut se faire indépendamment des autres institutions sociales, le caractère interactif et fonctionnel des différentes institutions déterminent le changement particulier ainsi que le changement global.

La famille a connu des bouleversements profonds tant au niveau des fonctions multiples qu'au niveau des structures. Le passage de la famille élargie à la famille nucléaire marque une mutation dans la position sociale, la fonction et les rôles de chaque membre de la famille.

Nous sommes parvenus, dans cette étude, à la réalisation d'une synthèse théorique dans l'analyse du changement survenu au sein de la famille, qui est pourrait être considéré comme un développement inéluctable de la société dans son ensemble.

مقدمة :

اهتم علم الاجتماع بصفة عامة و علم اجتماع الأسرة بصفة خاصة بدراسة الأسرة و ذلك لما لها من أهمية كبرى في المجتمع باعتبارها نواته الأولى، فهي تقوم بمقام الأساس من البناء في تكوين الفرد. وبالتالي فإن هذا الأخير يحتاج إليها في مراحل عمره جميعا، وهي الأساس المتين الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي، إضافة إلى ما تقوم به من وظائف اجتماعية متعددة منها ودورها في تنشئة الأبناء اجتماعيا وتربويا ودينيا ونفسيا وأخلاقيا، كما أنها تعتبر ظاهرة عالمية عرفتها كل المجتمعات البشرية كونها تنطلق من دوافع طبيعية تتمثل في حب البقاء واستمرار النوع البشري وكذا الغريزة الجنسية، وكذلك تنطلق من دوافع اجتماعية كونها هي أساس المجتمع وتحكمها روابط الدم والقرابة وبصفتها مؤسسة تنشئوية للفرد منذ ولادته وباعتبارها قاعدة بناء المجتمع ومؤسسة من مؤسساته. فهي تتغير من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى حسب الأنماط الثقافية المنوطة بكل مجتمع. وبالتالي لا يمكن تناولها بمعزل عن علاقاتها بمؤسسات المجتمع الأخرى والتي تتعامل معها وتتأثر بها وتؤثر فيها. وبالتالي فهي تتأثر بما يطرأ على المجتمعات الإنسانية من تغيرات في كامل جوانب الحياة المختلفة وهذه التغيرات سمة من سمات المجتمع الإنساني عامة والمعاصر خاصة.

لقد عرفت الأسرة في العقودالأخيرة تغيرات في وظائفها وأدوارها وحتى في بناءها ولقد ظهر هذا التغير في العديد من المجتمعات العربية وفي بناءها الأسري، والذي يمكن أن نعتبره هو انعكاس للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع. إن أي مشكلة داخل نسق الأسرة لابد وأن تكون مرتبطة بما يسود المجتمع من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية.وبالتالي نتساءل هل كل تغير يصيب الأسرة يعتبر تقدما لها؟ وبالتالي وما دمنا نقر بأن الأسرة لا يمكن أن تكون بعيدة وبمعزل عن علاقاتها بمؤسسات المجتمع الأخرى فإنه يمكن القول أن التغير الاجتماعي سمة من سمات التقدم وخاصة إذا كان في جوانبه الإيجابية.

1- تعاريف الأسرة

ترى**سناء الخولي** بأن الأسرة تتكون في مجموعها من ثلاث أعضاء على الأقل ينتميان إلى جيلين فقط (جيل الآباء وجيل الأبناء) وهي تشتمل على شخصين بالغين وهما

الذكر والأنثى اللذان يعرفان بأنهما الأبواب البيولوجيان للأطفال إلا أنهما يقومان في العادة بالالتزامات الاقتصادية والاجتماعية منها (التربية والتعليم والصحة وغيرها) تجاه الوحدة الأسرية ويحددا معظم المعايير الأسرية وكذلك الضغوط الاجتماعية التي تفرض لطاعة هذه القواعد وهذه المعايير للأبناء الأزواج والآباء طريقة سلوكهم وتعاملهم وشعورهم في هذا النوع من الوحدة الاجتماعية[1].

أما تعريف **أحمد زكي بدوي** فيذهب إلى أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة[2].

أما**محمود حسين** فيعرفها بأنها هي صورة التجمع الإنساني الأول وهي جماعة أولية بمعنى أنها أساس الإنجاب والتطبيع الاجتماعي للجيل التالي وهي كذلك الأصل الأول لعادات التعاون والتنافس التي تربط بها إشباع الحاجات إلى الحب والأمن والمركز الاجتماعي[3].

أما **محمد الهاديدكلة** فيعرف كلمة عائلة أو أسرة بأنها تعني الكثير من الناس تلك المجموعة المتكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما والأقارب اللذين يسكنون معهم في دار واحدة، إن مفهوم كهذا المفهوم يجعل منها مجموعة اجتماعية تربطهم علاقة زواجية أو قرابية يقطنون مسكنا واحدا، وهي مؤسسة اجتماعية تشمل كافة العلاقات الاجتماعية التي تنظم عملية التكاثر وتنشئة الجيل والوظائف الأخرى في المجتمع[4].

إن لقرائتنا لهذه التعاريف نجدها تنطلق من دوافع طبيعية ودوافع اجتماعية، فبالنسبة للدوافع الطبيعية فإنها تتمثل في حب الحياة وبقاء النوع وتحقيق الغريزة الجنسية، التي ينتج عنها الإنجاب وكذا التنشئة الاجتماعية، أما بالنسبة للدوافع الاجتماعية فإنها تنطلق من أن الأسرة هي تلك الجماعة الاجتماعية الأولى والتي يحكمها رباط بين الوالدين وهي أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية انتشارا وعمومية، حيث أنها تتسم الاستقرار في الحياة الاجتماعية، وتهدف إلى الاستمرارية في الوجود، كما أنها تعمل على جمع أفرادها بعلاقات اجتماعية متينة، تتمثل في العاطفة والود بين الأبناء والآباء. وبينهم وبين أقرابائهم وبين هؤلاء وأعضاء المجتمع الآخرين، وتعتبر أيضا الأسرة بأنها وحدة اقتصادية تضمن الاستمرار المادي لأفرادها وهذا يتأتى بتطبيق وظائفها والتي تقوم بها حيث أنها تحمي بها ثباتها واستقرارها، باعتبارها نظام

اجتماعي تؤثر وتتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بمفهوم التغير الاجتماعي الذي يؤثر في بنياتها وتركيبتها.

فبالنسبة للأسرة العربية المسلمة فإنها قائمة على الزواج الطبيعي والذي أساسه العقد الشرعي "ويحل التمتع ويدعو إلى التعاون والتكامل"[5]. لأن القصد من الزواج هو الطهارة والعفة وإتمام الإنسان غريزته في الحلال بقوله تعالى:(قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) ويقول أيضا سبحانه وتعالى:

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّأَكْرَمَكُمْعِنْدَاللَّهِأَتْقَاكُمْإِنَّاللَّهَعَلِيمٌخَبِير)، هذا هو الزواج الشرعي الإسلامي والذي تبنى عليه الأسرة ويتم بطبيعة الحال بكتاب الله وسنة رسوله، ويشترط فيه حضور ولي الفتاة كشرط إلزامي قبل العقد وهو ضروري لقوله تعالى:(فانكحوهن بإذن أهلهن). وتبقى أهمية ودور ومكانة الولي أساسية علىاعتبار أن عدم حضور الولي في الشريعة الإسلامية يبطل الزواج وإذا نفذ بغير حضوره يكون باطلا وذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا نكاح إلا بولي"[6]. ومن متممات الزواج المهر، والذي كان وسيبقى رمزا أكثر مما هو قيمة أو عددا ذلك المهر كمرادف للصداق والذي نرى العديد من الكتاب الغربيين يحاولون تشويهه على اعتبار أنه "عقد بيع" وأن الزواج الإسلامي هو عبارة عن شراء المرأة ضرورة حتى يتم الزواج[7]. ويمكن تفسير هذا بمحاولة الغرب تشويه صورة الزواج الإسلامي الشرعي، والذي يعتبر فيه الصداق والمهر ركنا من أركانه الأساسية، وفي هذا يقول **محمد شلتوت** في تشريع المهر "وبهذه المناسبة أمرت بإعطاء الزوجات مهورهن والتي أطلق عليها (نحلة) فهي ليست أجرا أو ثمنا، وإنما هي عطاء يوثق المحبة ويربط القلوب، ويدين العشرة"[8]. وبالتالي فإن المهر هو عبارة عن حسن النية و يعتبر إكراما للزوجة المسلمة، على عكس تلك المعايشة التي تتم بين الرجل والمرأة والتي تجمعهما فيه طريق المعايشة الحرة أي التزواج والذي نعني به المعاشرة التي تتم بين الحيوانات كما تقول **سناء الخولي**" هذه النتيجة للمعاشرة الحرة التي يولد منها الأطفال غير الشرعيين ويسعون إلى حمايتهم، علما بأن ذهنية الإنسان مع هذا الأمر يعد في البلاد العربية الإسلامية مخالفا للدين والأخلاق"[9]. ويؤكد ذلك الدكتور **محمد زرمان** في كتابه "معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ الإبراهيمي" بأنها "منظمة اجتماعية وخلقية ودموية،

وأن هذه الروابط تميز الأسرة البشرية عن الأسرة الحيوانية"[10].

أما عن الوظائف فقد كانت تقوم بها الأسرة، ومع مرور الزمن وبروز نوع من التغير في الحياة لاجتماعية وما أملته ظروف الحياة وتعقدها مما أثر على الأسرة في حجمها وبناءها ووظائفها. وقد ظهر ما يسمى بنمط الأسرة النووية والذي أدى إلى انهيار نمط الأسرة الممتدة والتي تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، والأولاد وزوجاتهم وأبنائهم وغيرهم من الأقارب، وبالتالي يرتبطون بأصل قرابى واحد، حيث أن هؤلاء جميعا يقيمون في نفس المسكن ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة[11]. ويمكن القول أن هذا النوع من الأسرة يكثر انتشاره في المناطق الريفية والجبلية. وبدأ يقل انتشاره في المناطق والمدن الحضرية.

أما الأسرة النووية فتتكون من الزوج و الزوجة و عدد معين من الأطفال.

ولعل التغير في نمط الأسرة من الممتدة إلى النواة أبرز بعض التغير في وظائفها وفقدان بعضها أحيانا كما أكده **وليام أوجبرن** في كتاب سناء الخولي تحت عنوان "التغير الاجتماعي الحديث"[12] بقوله" أن مأساة الأسرة الحديثة في فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تقوم بها، حيث أنها كانت في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه ولم تكن بحاجة للبنوك والمصانع وغيرها، وإن أعضاء الأسرة يستمدون مكانتهم من مكانة أسرتهم، وأن الوظيفة التربوية والتعليمية كانت تقوم بها الأسرة. دون الرجوع إلى مؤسسات أخرى.

لكن مع انتشار الأسرة النووية، ظهرت مؤسسات أخرى لتتكامل معها وتقوم مقامها. وهذا ما يؤكده **تالكوتبارسونز** عندما أكد أن "عملية التمايز" تؤدي إلى تزايد المؤسسات والهيئات والوحدات التي تقوم بوظائف محددة[13] بمعنى أن الوظائف التي كانت تقوم بها في الماضي وحدة واحدة (الأسرة) أصبحت تضطلع بها وحدات عديدة متخصصة والتي تتمثل في المؤسسات وعلى اختلاف تخصصاتها مثل المدرسة. روضة الأطفال، المسجد، دور السينما، النوادي والجمعيات ووسائل الاتصالبأنواعها المختلفة كلها أصبحت تساعد الأسرة في وظائفها، نظرا للحاجة الملحة والتي كانت السبب أو العامل الأساسي.

2- بعض مظاهر التغير الاجتماعي داخل الأسرة

لقد طرأت تحولات على المجتمع العربي أحدثت تغيرات في الأشكال التنظيمية للأسرة وحتى داخل العلاقات بين مختلف الجماعات المنزلية، وبالرغم من ذلك فإنها حاولت أن تتكيف مع الاضطرابات الخارجية الناتجة عن هذه التحولات، ساعية في ذلك إنقاذ القيم والمعايير الاجتماعية والتي تعبر عن الواقع الثقافي حيث أن حركية التغير الاجتماعي أثرت عليها في مجموعها. بالرغم من المقاومة الواعية في جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والتي بقيت مجسدة وثابتة وبثبات عناصرها المكونة لها وغير قابلة للتغير، مثل انتقال الاسم العائلي من الأب إلى الأبناء ثم إلى الأحفاد من بعدهم ولا نعتقد أن تطور الأسرة أيا كان شكله أو طبيعته سوف يؤثر في هذا الوضع. ومنها المتغير الذي هو نتيجة التطورات التي مرت بها الأسرة العربية، وبالتالي فهو قابل للتغيير وإعادة التشكل وفق ما تحتاجه هذه الأسرة من تكيف مع محيطها الجديد بناء على المتغيرات التي تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية. فتغير مكانة المرأة كان نتيجة للكثير من العوامل منها التحضر وتطور حركة التصنيع وخروجها لميدان العمل حيث أصبحت المرأة تحتل مكانة مرموقة سواء داخل البيت أو خارجه في كثير من الأحيان تحتل مواقع متقدمة في الكثير من الميادين التي يتفوق فيها عالم الرجال. فكثيرا من القيم والتصورات والقناعات التي كانت محورية في تحديد عالم المرأة تم التخلي عنها. بل قد لا نبالغ إذا قلنا أن بعض من هذه القيم والتصورات انقلبت رأسا على عقب، فظهرت قيم لم يكن من الممكن تصورها، واندثرت أخرى وكأنها لم تكن. حيث أصبحت المرأة المتعلمة تعمل بجانب الرجل ولها حق اتخاذ القرار في جميع ميادين الحياة منها مراعاة ميزانية الأسرة إلى جانب تربية الأطفال. إضافة إلى عملها خارج البيت ثم تدخلها في الشأن الاجتماعي بصفة عامة عبر المنظمات والحركات الاجتماعية والمختلفة التي نورت للمرأة ذهنيتها الفكرية. وبهذا تغير المركز الاجتماعي للمرأة حيث نزلت لميدان العمل ودخلت ميدان التعليم والثقافة، أين شعرت بحريتها الفكرية فتغيرت وضعيتها وأصبحت لها نفس الحقوق والواجبات مع الرجل شرط أن توفق بين عملها وبين تربية أطفالها والتدابير المنزلية والاهتمام بزوجها وبين عملها خارج البيت. وبالتالي يمكن تلخيص مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة العربية في مايلي:

1. انتشار نمط الاختيار الزوجي.
2. تقلص الأسرة الممتدة وانتشار الأسرة النواة.
3. تشعب نظام تقسيم العمل إلى اختصاصات دقيقة تتطلب خبرة وكفاءة عالية.
4. دخول التكنولوجيا في تسهيل المهام المنزلية.
5. تطور وسائل الاتصال على اختلاف أنواعها وولوجها في الحياة الاجتماعية للأسرة.
6. خروج المرأة لميدان العمل والتعليم.
7. تقاسم الأسرة لوظائفها مع مؤسسات اجتماعية منها الحضانة ورعاية المسنين والمدرسة.

3-ماهية التغير الاجتماعي:

يقول عالم الاجتماع الفرنسي **إيميل دوركايم**EmilDurkeim " لكل واحد منا في داخله جذور ترجع إلى الأمس ترعرعت بأحداث اجتماعية ماضية وحاضرة، فنحن لا نمثل الماضي بشكل كامل ولا الحاضر بصورة تامة لأن ما هو حاضر يكون له قواعد في الماضي تطورت فأصبحت جزءا من ذواتنا وكل ما يمثل الحاضر لم ينشأ بشكل مستقل عن الماضي[14].

بمعنى أن سلوك الإنسان ناتج عن تغير المؤثرات والأحداث والزمن، عندما ندرس السلوك فأننا ندرس الوجه الحاضر منه ولا ندرس الماضي منه وكيف كان من قبل، لأن أساسه التغير وأساس المؤثرات المتبدلة، فالتغير يمكن قياسه من خلال مقارنة السلوك الإنساني بين الماضي والحاضر أي بين الفترتين اللتين تعبران على مدى قياس هذا التغير، وهذا ما انطلق منه الفكر الفلسفي اليوناني عند **هيرو قليطس**"والذي يؤكد على" أن الأشياء في تغير متصل" وأنه من المستحيل على الشخص أن يلج إلى النهر مرتين، فأنت لست أنت والنهر ليس النهر، إشارة إلى التغير الكامن في البشر والوجود[15]. أما في عصر الاكتشافات في أوروبا وخلال الصراع الذي انطلق بين الفكر اللاهوتي والكنسي وبين الفكر العلمي كانعكاس لبدء الثورة، والذي ذهب أعلامه من فلاسفة وعلماء "إلى أن الإنسان قادر على تغير ظروفه المادية والروحية تغيرا إيجابيا نحو الأفضل بواسطة العقل والجهد الإداري الواعي"[16].

4- تعاريف التغير الاجتماعي

ويعرفه**حسين عبد الحميدرشوان**في كتابه " التغير الاجتماعي والتنمية السياسية"، فيعرف التغير الاجتماعي بأنه المظهر الديناميكي للمجتمع الإنساني والحركة المستمرة المتتابعة التي تقام من خلال التفاعل الاجتماعي عبر الزمن وتعبر عن أنماط من العمليات والانتقال والتنمية والتقدم التي تتم عن طريق الاختلافات والتعديلات، والدورات والتذبذبات التي تطرأ في الطبيعة والجماعات والعلاقات الاجتماعية كالسلوك الاجتماعي الذي يتمثل في العادات والأعراف والنظم واللغة خلال تتابع الزمن بحيث يمكن ملاحظتها وتقديرها، وهو عند آخرين كل ما طرأ على الأشكال الثقافية، والعلاقات الاجتماعية في مجتمع معين خلال فترة محددة من الزمن[17].

أما **حسين عبد الحميد رشوان** في كتابه "التغير الاجتماعي والمجتمع" فيذهب إلى أن التغير يعني في اللغة العربية استبدال الشيء بشيء آخر أو نقله من مكان إلى آخر، والتغير ضد الثبات وهو ما يمثل ظاهرة عامة في كل المجتمعات الإنسانية ظاهرة حقيقية وإنسانية، إن لم يكن الحقيقة الوحيدة في رأس بعض المفكرين وهو من سنن الحياة لا يمكن إخفاءها لفهم الحياة الاجتماعية التي يحدث فيها التغير في البناء الاجتماعي وما يتضمنه من تغير في مراكز الأشخاص أو في القيم الاجتماعية التي يعتقدونها وكل شيء في الحياة ماديا كان أو معنويا يتغير باستمرار[18] .

أما **مصطفى الخشاب** في كتابه "دراسة في مجتمع" فيعرف التغير الاجتماعي بأنه " كل تحول في النظم والإنسان والأجهزة الاجتماعية سواء البنائية أو الوظيفية خلال مدة زمنية محددة "[19].

5- عوامل التغير الاجتماعي:

تتأثر الأسرة بالتغيرات التي تحدث على النظم الاجتماعية الأخرى وفي هذا أكدت العديد من الدراسات السوسيولوجية المعاصرة على أن التغير الذي يحدث في الأسرة إنما يعود إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والديمغرافية. وغيرها من العوامل ذات الصلة بالتأثير على حياة الأسرة بصفة عامة، وهذه العوامل تحدث في إطار التحولات الجارية في منظومة البناء الاجتماعي المكون للمجتمع. الذي تعيش فيه الأسرة، وهذه العوامل ندرجها في ما يلي:

1.العامل البيولوجي:

ويسمى الحتمية البيولوجية لأنه يرجع التغير إلى أسباب بعيدة عن تأثير الثقافة وتدخل الإنسان، ويعتبر أصحاب هذه المدرسة أن الوراثة (العنصر أو العرق) هي سبب قيام مظاهرات راقية وأخرى منحطة وإمكانية التغير والتقدم هي صفة العرق، كما أنها تورث ولا تكتسب من خلال الثقافة ويسمى هذا العامل البيولوجي تأثير الوراثة والانسحاب الطبيعي ثم الارتباط بين العنصر والحضارة والتغيير[20].

2. العامل الديمغرافي:

هو مصدر آخر ومهم للتغير الاجتماعي وأن التغير في حجم السكان يؤدي إلى التغير في الزواج وأنماط الأسرة، حيث يحصل في الكثير في من الأحيان تأخر الزواج وتزايد عي عدد العزاب وهذا يرجع للعديد من العوامل منها خاصة التطور العلمي والتكنولوجي الذي غير من قيم الزواج لدى الفتاة وساهم في تأخر سن زواجها. ويعتب تأخر سن الزواج أحد العوامل الهامة في انخفاض الخصوبة على اعتبار أن الفتاة التي دخلت ميدان التعليم والتي تتزوج في سن مبكرة، وبالتالي تصبح أقل استعدادا وخاصة من الناحية البيولوجية لإنجاب عدد كبير من أطفال. إضافة إلى هذا أسلوب اختيارها للزواج والذي أصبح أسلوبا شخصيا بعدما كان أسلوبا والديا. إضافة إلى أن الانفجار السكاني والذي أخذ حيزا كبيرا وخاصة في الدول النامية، وهذا ما أدى إلى تغير في سلوك الناس. وهذا النمو السكاني يزداد على النمو الاقتصادي فتظهر البطالة والمجاعة، ومن جهة أخرى أدى النمو السكاني إلى التغير الفعلي للأسرة في حجمها ومراعاة عدد أفرادها حيث احتلت هذه الفكرة مكان الصدارة في البحوث والدراسات عبر العالم والغاية منها تتمثل في تباعد الولادات بين حمل وآخر وذلك بغية الحد من الزيادة السكانية ووقف النسل البشري عن الزيادة نتيجة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وصحية علما بأن هذه الفكرة كانت لها عدة عوامل تعمل على تدعيمها وتشجيعها منها التطور الطبي وخروج المرأة لميدان العمل وظهور حركة التصنيع، وانتشار التعليم. وفي هذا المجال يقول **جاك فلان**Jacquesvallins " من الضروري التدخل بسياسة خفض الخصوبة في الدول التي تعاني من النمو الديمغرافي في المرتفع وخاصة إذا ما تعلق ببرامج تخطيط الولادات[21] وان السياسات السكانية تعتمد في حد ذاتها على مراكز حماية الأمومة والطفولة والتي هي عبارة عن مجالات للملاحظة لفهم إجراء الفرض الرمزي لخدمة وتحليل طرق تحول

معايير رعاية النسل[22].

3. العامل التكنولوجي :

لقد حظي مفهوم التكنولوجيا بدراسات العديد من الباحثين، فهو مفهوما أوسع مجالا وتأثيرا حيث أنه يشير إلى المعرفة المنظمة التي تتصل بالمبادئ العلمية والاكتشافات والعمليات الصناعية والتي تتم تطبيقا لهذه المبادئ والنظريات والاكتشافات العلمية والتي تتضمنها ثقافة المجتمع المتطور. وتتغير التكنولوجيا خلال عملية العمل الاجتماعي أي الجهد المنظم من أجل إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية.وتعتبر هي المصدر الرئيسي للتغير الاجتماعي، وهذا ما يدل الدلالة الواضحة فيما يسود الحياة الاجتماعية اليومية للإنسان من أدوات تكنولوجيا وعلى اختلاف أنواعها.

5- الاتجاهات النظرية التي فسرت التغيرات التي طرأت على الأسرة:

1- النظرية التطورية:

فقد فسرت هذه النظرية بديناميكيات التفاعلات في نظام الأسرة وفي ذات الوقت لم تمهل النظرية تأثير البيئة الاجتماعية حيث أنها أخذتها بعين الاعتبار وذلك لتفسير العوامل الخارجية التي تؤثر في التغيرات الناشئة عن القوى الداخلية وصاحب هذه النظرية هو **الكسي ديتوكفيل**alexisdutocquevilleوالذي يرى بأن التنظيم الأسري هو تنظيم اجتماعي في شكله ووظيفته الداخلية تتغير أكثر دقة بفعل الوضع الاجتماعي المحيط[23] إضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تؤكد على ركود الجانب الاقتصادي إضافة إلى الأحداث الديمغرافية في الأسرة من زواج وولادة الأطفال ونموهم كما لفتت إلى كل الأحداث والدلالات الاجتماعية التي تسبب تغيرات هامة في بنية الأسرة وعملا.

نستنتج من ذلك أن هذه النظرية تبدو للوهلة الأولى أنها تؤكد ما يحيط بالبيئة الاجتماعية كونه يؤثر على حياة الأسرة هذه بصفتها نظام اجتماعي يؤثر ويتأثر بكل ما تمليه عليه هذه البيئة على اعتبار أن ركود الجانب الاقتصادي يؤثر على تركيبة الأسرة من حيث تقلص حجم الأسرة وخروج المرأة لميدان العمل والتعليم إضافة إلى كون الجانب الديمغرافي والذي يعتبر مصدرا آخر للتغير الاجتماعي من حيث حجم السكان والتغير في الزواج ومن حيث تأخره عند المرأة بسبب العمل والتعليم مما يؤثر على خصوبتها.

2- نظرية الصراع:

فقد فسرت هذه النظرية التغيرات التي أصابت الأسرة، حيث أنها أكدت على

الطبيعة الديناميكية للحياة الأسرية، وتركز على أن العوامل الخارجية هي بمثابة القوى المجردة للتغير، وترى بأن الظروف الاقتصادية المتغيرة وتحول الأبنية الاجتماعية، وروابط القوى الجديدة في المجتمع، تعد من أهم العوامل في التغير الأسري[24]. وتؤكد النظرية أن الحياة الاجتماعية بشكلها العام تتميز بتضارب المصالح الفردية، والتغيرات ماهي إلا النتيجة الحتمية لهذه الصراعات التي تدمر التوازن القديم، وتنتج توازنات جديدة، وترجع هذه النظرية التغيرات التي حدثت في الأسرة إلى ثلاث عوامل، العامل الأول هو التحولات الاجتماعية الكبرى حيث انعكست على الأسرة ووظائفها، أما العامل الثاني فترجعه النظرية إلى التحضر الإجباري والهجرة من الريف إلى الحضر، وبالتالي تحدث تغيرات هامة في حياة الكثير من الأسر في بنائها ووظائفها. أما العامل الثالث فهو مرتبط بالزيادة الحادة في النشاط الاقتصادي الذي تزاوله النساء المتزوجات، فقد دفعت الضرورة الاقتصادية بهن إلى الخروج إلى العمل وهذا أدى إلى توزيع أوقاتهن وطاقاتهن بين الأسرة والعمل. من جهة بسبب الضرورة الاقتصادية، ومن جهة أخرى خضوعهن للنظم السياسية التي تدخلت في حياة المواطنين على كافة المستويات.

3- النظرية البنيوية الوظيفية:

باعتبار **تالكوتبارسونز** أبرز ممثلي النظرية البنيوية الوظيفية فهو يرى بأن التوازن هو بمثابة الطبيعة المركزية للأسرة، فالأسرة تعمل على ترسيخ ووضع متوازن ومنسجم كتعويض عن التأثيرات والتوترات الخارجية، بمعنى آخر أن بارسونز يرى أن الاستقرار في بنية الأسرة هو المهمة الرئيسية للزوج الأب والزوجة الأم. أما بخصوص وظائف الأسرة فإن استقرارها في هذا الشأن يرجع للتكيف الاجتماعي، فالأسرة تعمل على نقل القيم والقواعد المقبولة وأنماط السلوك القائمة للأسرة كما تتضمن تكيف الفرد لمطالب المجتمع والتآلف داخل الأسرة، لأن الأسرة عند بارسونز هي بمثابة نظام تندمج فيه نظم فرعية لا يتسنى فهمها دون الرجوع إلى النظام الشامل. فالأسرة معرضة لضغوط من ناحية التغيرات التي تطرأ على المجتمع الكبير، فالتأثيرات التي تحدث في الأسرة وردود الأفعال هي انعكاسات للظروف الجديدة و القيم الثقافية الجديدة[25].

من هنا يبدو أن الأسرة بما فيها الزوج والزوجة هما اللذين يمثلان الآلية وميكانزمات الاستقرار وهما المسؤولان على القيام بوظائفهما على أكمل وجه ومن حيث

نقل القيم والمبادئ للأطفال بالطريقة التي يمكن أن تؤثر على المجتمع بصورة إيجابية. ونجد بارسونز يركز على أن الأسرة كنسق اجتماعي في التنشئة الاجتماعية حيث تقوم بتعليم الأطفال وتقبلهم للصيغ الفكرية والقيمة المميزة لنسق الثقافة مما يحقق التكامل المعرفي للتفاعل مع القيم والمعايير السائدة في المجتمع.

الخاتمة:

نستنتج مما تقدم ومن خلال عرضنا لمفاهيم الأسرة والتغير الاجتماعي حيث ان هذا الأخير هو ضرورة حتمية للأسرة ووظائفها وهو يسير بصورة صحيحة عاكسا الجوانب الاجتماعية الايجابية والتي تؤدي إلى الانتقال من حالة إلى حالة أخرى يتمناها الفرد والمجتمع. وأن هذا التغير يحدث وفق معطيات سواء أكانت ذات دلالات اجتماعية وتطورية.والتغير الاجتماعي هو الذي يمكن مجتمعاتنا من الخروج من أزمة الردة وعدم الانصياع إلى ما تمليه العولمة وبالتالي لابد من البحث عن عوامل المقاومة ومحاولات التغير والتي تتمثل في الحفاظ على ثوابت الأمة وكذا عقيدتها، وبالتالي يجدر بنا تفعيل ميكانزمات وآليات التغير الملائمة والإيجابية في مجال بناء وظائف الأسرة لأن دور العولمة هو التركيز على المرجعية الثقافية والدينية لهدم العلاقات الاجتماعية والتي تتمثل في عمقها وتنوعها في الأسرة. وكذا وظائفها الأساسية.

الهوامش

1- سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص51.

2- القصير عبد القادر: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية (دراسات في علم الاجتماع الحضري والأسرة) ط1، دار النهضة، بيروت،1999، ص 33.

3- محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 101.

4- محمد الهادي دكلة: المجتمع الريفي، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي، بغداد، 1979، ص 178.

5- غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع و دراسة المجتمع، دار المعرفة، الجامعية الإسكندرية، 2001، ص374.

6- محمود عجاج الخطيب وآخرون: نظام الأسرة في الإسلام، مكتبة الفلاح، الكويت، 1985، ص91.

7- sabine sirks: la famille musulmane turque, son évolution au 20eme siècle, mouton, lahaye, Paris, 1969, p 19.

8- شلتوت محمود : إلى القرآن الكريم، شركة الشهاب، الجزائر، (د.س)، ص32.
9- سناء الخولي: الأسرة و الحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 48.
10- محمد زرمان: معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ الإبراهيمي، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1988م، ص 176.
11- سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق، ص 52.
12- الخولي سناء: التغير الاجتماعي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 211.
13- الخولي سناء: التغير الاجتماعي الحديث، مرجع سابق، ص 213.
14- معن خليل عمر: التغيرات الاجتماعية ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 23.
15- الفاروق ركن يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، ط 2، عالم الكتب، القاهرة، (د.س)، ص 192.
16- محمد احمد الزغبي: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص 36.
17- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التغير الاجتماعي والتنمية السياسية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1988، ص45.
18- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التغير الاجتماعي والمجتمع، جامعة أسيوط، كلية آداب،2008، ص.ص 3-4.
19- مصطفىالخشاب: دراسة في مجتمع، الإسكندرية، مكتبة الأنجلوسكسونية، 1977، ص188.
20- حيدرإبراهيم: التغير الاجتماعي والتنمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982، ص.ص. 30-36.
21- Jacquesvallins: faut-il une politique de population, population et sociétés, bulletin mensuel d'information de l'institute, national d'étudesdémographique. I.N.E.D Paris .numéro h 99, mai 2012.
22- les embivalences de l'intervention sociales en direction des familles, dossiers d'études, 136, AnneSophievosaries, sous la direction de marc bessin, allocations famillialsparis 2011, p 10.
23- Catherinecicchellipugeault et vincenzocicchelli: les théoriessocologiques de la famille la découverte, paris, 1998, p 32.
24- André Michel: sociologie de la famille et du mariage, presse universités dede France, Paris, 1978, p 79.
Maxblak: the social theories of talcott parsons, libary of congress catalog, amerca, 1961, p 59.